المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية
The national center for research
and scientific studies

ورقة بعنوان:

الجنوب الليبي في دائرة الخطر

أ.مصطفى الفقهي

في خضم الأحداث الجارية محليا وإقليميا ودوليا يبقى الجنوب الليبي خارج دائرة اهتمام الحكومات شرقا وغربا رغم أن التغيرات في دول الجوار لها تأثيرات مباشرة على الأوضاع الأمنية والسياسية والسكانية في هذا الإقليم المترامي الأطراف والذي يخلو من تواجد عسكري وأمني يضبط الحدود ويمنع التهريب والتسلل ولو كانت هناك دولة قوية مركزية قادرة على ضبط حدودها والسيطرة على طرق مواصلاتها لا أمكنها الاستفادة من التغيرات في دول الجوار بشكل إيجابي ولا أصبحت لها السيادة على الحدود المشتركة ومراقبة المنافذ والمعابر على امتدادات الطرق داخل أراضي الدول المجاورة ولا أمكنها أن تصبح قوة فاعلة في رسم السياسات والمشاركة في صنع الأحداث في هذه الدول .

فالتغيرات التي في النيجر مثلا رغم أنها حركة داخلية استهدفت رأس السلطة إلا أن لها تأثيرات إقليمية ودولية حيث يتعلق الأمر بالتواجد الفرنسي وتدخل المنظمة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا حيث أصبحت له أبعاد إقليمية ودولية والوجود الفرنسي في دول الساحل عامة والنيجر خاصة له تأثيراته السلبية على الجنوب الليبي فالقاعدة العسكرية الفرنسية (ماداما) لا تبعد أكثر من 60 كم عن الحدود الليبية والنيجرية وهذا يجعل منها موقع لمراقبة الحدود والتدخل بشكل مباشر في الجنوب الليبي واستغلال ثرواتها.

ومن المعروف أن لفرنسا مطامع قديمة في الجنوب الليبي وذلك على خلفية وجودها كقوة استعمارية لدول الجوار الليبي لفترات طويلة من الزمن وكانت هي اللاعب الرئيسي والمهيمن والمسيطر على منطقة الساحل الأفريقي وهي التي رسمت الحدود بين مستعمراتها والأراضي الليبية وفي خلال ذلك قامت فرنسا بزحزحة الحدود واستقطعت مساحات واسعة من الأراضي الليبية لصالح هذه المستعمرات وتمكنت من إبعاد نفوذ القبائل الليبية وحرمانها من أوديتها ومراعيها في غرب وجنوب البلاد.

ومما زاد في ترسيخ النفوذ الفرنسي واستمرار مطامعه هو السيطرة الفرنسية على الجنوب أبان الحرب العالمية الثانية حيث أحدثت تغيرات سياسية وإدارية

وعزمت على البقاء كقوة استعمارية لولا الضغط الدولي ولاحت لها الفرصة من جديد بعد الانفلات الأمني في الجنوب حيث عادت إلى مطامعها القديمة.

أما التغيرات في السودان فلها تأثير مباشر على أوضاع الجنوب وكذلك الحدود السودانية التشادية مرتبطة بأمن الجنوب الليبي وأية تغيرات سياسية أو أمنية لها أثارها المباشرة ولو صحت التوقعات عن هجوم كبير ستقوم به قوات الدعم السريع خلال الفترة القادمة على مناطق غرب السودان فإن ذلك سيؤدي إلى دوامة من العنف يصاحبها نزوح الآلاف باتجاه الشمال والغرب ومع هذه العملية فإن الجنوب الليبي سيكون مسرحا لصراع المنظمات والحركات المسلحة التشادية والسودانية وسيكون ساحة تصفيات متبادلة بين مختلف التنظيمات المسلحة.

ومن المتوقع أن تجد التنظيمات المتطرفة الفرصة للعودة مجددا أو تحريك الخلايا النائمة في الجنوب لمعاودة نشاطها وخلق تحالفات مع بعض التنظيمات العسكرية المسلحة العاملة على الحدود المشتركة خاصة وأن الفراغ الأمني في شمال مالي سيمهد الطريق لعودة التنظيمات المحلية المخترقة من قبل القاعدة وداعش.

وقد يطال التغيير السياسي أيضا دولة تشاد والتي توالى حكومتها فرنسا وتحتفظ فرنسا بقوات وقواعد في تشاد ولكن في ظل التغيرات التي شملت عديد الدول الأفريقية فإن تشاد لن تكون بمنأى عن هذه التغيرات ورغم أن حكومة تشاد تبسط سيطرتها على مناطق الحدود إلا أن المعارضة العسكرية ما زالت تعزز من قوتها مستفيدة من المناطق الحدودية الوعرة وجعلها قاعدة لها و تتوغل في أحيان كثيرة في داخل الجنوب الليبي الخالي من أي تواجد عسكري وأمني ليبي.

ومتى ما حدت تغيير في تشاد فإن البلاد ستغرق في فوضى أمنية ويتسع الخرق الأمني على الحدود ورغم ضعف الحكومة اليوم إلا أنها إلى حد ما تراقب المنافذ الحدودية خوفا على سلامتها أراضيها ودرء لخطر المعارضة المسلحة أما العنصر الأبرز في معادلة الصراع في دول الساحل الأفريقي فهو الزحف الصامت للنفوذ

الروسي فقد أصبحت موسكو ملجأ للأنظمة العسكرية التي أطاحت بالنفوذ الفرنسي ولم تجد بديلا لتسليحها وإمدادها إلا روسيا وهذه تمثل فرصة سانحة للروس لكي يصلوا إلى شواطئ المتوسط عبر دول الساحل الأفريقي وفرصة لكي يكون لها موطأ قدم في أفريقيا الواعدة وكانت الحكومة الروسية في تدخلها في الساحة الأفريقية تدفع بعناصر شركة فاغنر غير النظاميين لملء الفراغ الأمني في أفريقيا ولكن اليوم اعتقد أنها ستغير قواعد اللعبة ولن تداري تدخلها المباشر والرسمي في القارة الأفريقية.

وما يميز النفوذ الروسي أن روسيا لم تكن يوما قوة استعمارية ولم يحدث احتكاك بين الروس والأفارقة ولم تتلطخ أيدي الروس بدماء الأفارقة ولا استرقاقهم.

رغم أن الأحداث في الدول المجاورة لها تأثيرات مباشرة على الأوضاع السياسية والأمنية في ليبيا إلا أن الحكومات الليبية لم تكن مواقفها في مستوى الحدث فبينما كانت الدول المجاورة لها مواقف من الأزمة فمثلا الجزائر أبدت استعدادها للتدخل و إحلال السلام في النيجر وأكدت رفضها القاطع للتدخل الفرنسي وإن التغيرات شأن داخلي وعرضت وساطتها ليكون الحل إفريقي ـ إفريقي أما تشاد فقد استضافت بعضا من الفرقاء وتقدمت بمقترحات لأجل إنهاء الأزمة أما الأطراف الليبية فبعضها انحاز للرئيس السابق ولم تقدم أيا منها عرضا للتدخل والوساطة أو رفض التدخل الفرنسي في الشئون الداخلية للبلد المجاور فمن جهة وصف السيد محمد المنفي رئيس المجلس الرئاسي عملية التغيير بأنها خارجة عن القانون والشرعية ودعا المنظمة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الاكواس) إلى التدخل وتأمين سلامة الرئيس السابق أما رئيس حكومة الوحدة الوطنية فقد أكد على أن التحركات العسكرية في النيجر تشكل مصدر قلق للبلدان المجاورة ولابد من وضع حد للتحركات التي تقوض أمن واستقرار المنطقة.

ومن جهته أكد رئيس المجلس الأعلى لقبائل التبو وأحد القوى الفاعلة في الجنوب الليبي أن الانقلاب العسكري في النيجر سيكون له تأثير سلبي على

الأوضاع في ليبيا وتشاد وعلى منطقة الساحل بالكامل وستشهد المنطقة نشاط للمجموعات الأرهابية والمخذرات والإتجار بالبشر.

وفي تصريحات مناقضة أكد رئيس التجمع الوطني لإنقاذ فزان إنه إذا لم تحدث صدامات بين الجيش والحرس الرئاسي في النيجر فإن الأمور ستكون طبيعية ولن يكون لها إنعكاسات على الجنوب الليبي . أما حكومة الشرق الليبي والتي تسيطر على أجزاء واسعة من الجنوب فالتزمت قيادة الجيش الصمت تجاه ما يحدث في النيجر سوى تصريحات عامة للناطق الرسمي أكد أن قيادة الجيش تتابع الوضع وأن قواتها على استعداد لحماية الجنوب الليبي وبالفعل قامت قوات تابعة لحكومة الشرق الليبي بعملية واسعة لإبعاد التنظيمات العسكرية للمعارضة التشادية وارجاع الأهالي إلى بلدانهم وقراهم التي طردوا منها مثل مرزق و ام الأرانب وإخلاء بعض الأحياء والمشاريع تحت الإنشاء من ساكنيها غير الشرعيين وحقيقة أن هذه الأعمال اعادت الإعتبار للسيادة الليبية في أغلب مناطق الجنوب إلا أنه عمل جزئي هدفه خلق مناطق نفوذ.

التوصيات:

لا شك في أن مستقبل الجنوب الليبي في خطر داهم في ظل التغيرات التي طالت وستطال الدول المجاورة وما لم يتم توحيد الجهود وتقوية وجود الدولة الليبية فإن الجنوب سيشهد أوضاعا ماسأوية وسيكون مسرحا للتنظيمات المتطرفة والحركات العسكرية المتصارعة وبوابة لتهريب المخدرات والبشر على نطاق واسع وسيؤثر ذلك على الأوضاع السياسة والأمنية والسكانية في كامل التراب الليبي :

- ضرورة توحيد الجهود الأمنية والعسكرية لمواجهة الأوضاع المستجدة في الجنوب.
- تفعيل مكاتب الأمن والاستخبارات ومراقبة أنشطة التنظيمات والحركات العسكرية المتواجدة على الحدود.

- متابعة عصابات التهريب وكشف مصادر تمويلها وتتبع اتصالاتها ومواصلاتها.
- تفعيل المراكز والبوابات الأمنية الحدودية وتزويدها بالاجهزة الحديثة خاصة في مسارات التهريب وتدفق المهاجرين .
- تشكيل قوة مشتركة من اهالي الجنوب وتسليمها مهام حفظ الأمن ومراقبة الحدود.
- العمل على إعادة المواطنين المهجرين من مناطقهم وقراهم في الجنوب والحد من التعديات القبلية للعناصر الوافدة من الدول المجاورة.
- الاستفادة من القبائل ذات الامتدادات الأقليمية وتكليف عناصرها بمراقبة الحدود وحمايتها.
- إيفاد فرق أمنية وبحثية لدراسة الأوضاع في الجنوب عن كثب ومعرفة مدى تغلغل المنظمات الأجنبية ومراقبة نشاطاها ومعرفة الجهات الليبية المتعاملة معها.
- التنسيق مع اجهزة الإستخبارات في الدول المجاورة لتبادل المعلومات حول نشاطات الجماعات المتطرفة والتنظيمات العسكرية المتواجدة على الحدود.
- مراقبة النوايا الإيطالية والتي تضع عينها على الجنوب الليبي بعد مضايقتها في الغرب من قبل الأتراك ومن الروس في الشرق الليبي .

بقلم: أ. مصطفى الفقهي